

Distr.: General
14 May 2018
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسـة مجلس الأمن ٨٢٥٣ المعقودة في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٨، أدلى رئيس مجلس الأمن باسـم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ''عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام'':

''يشير مجلس الأمن إلى قراراته وبياناته الرئاسية السابقة ذات الصلة التي تعالج مسائل حفظ السلام.

''ويعيد مجلس الأمن تأكيد مسؤوليته الرئيسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلام والأمن الدوليين، وكذلك التزامه بتدعيم مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما فيها التزامه بالاستقلال السياسي والمساواة في السيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول واحترامه لهذه المبادئ ويؤكد من جديد ضرورة امتثال الدول لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

''ويعيد مجلس الأمن تأكيد المبادئ الأساسية لحفظ السلام، بما في ذلك موافقة الأطراف، وعدم التحيز، وعدم استخدام القوة، إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية، ويسلم بأن ولاية كل بعثة من بعثات حفظ السلام تُحدّد بحسب حاجة البلد المعني ووضعه، وأن مجلس الأمن يتوقع الإنجاز التام للولاية التي يأذن بها.

''ويشدد مجلس الأمن على أن ترجيح كفة المعالجة السياسية ينبغي أن يكون هو السمة المميزة للنهج الذي تتبعه الأمم المتحدة في حل النزاعات، بما في ذلك عبر الوساطة والمساعي الحميدة ورصد عمليات وقف إطلاق النار والمساعدة في تنفيذ اتفاقات السلام. ويؤكد مجلس الأمن كذلك أنه ينبغي الاسترشاد بالحلول السياسية في تصميم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ونشرها، وأنها تشكل حجر الزاوية في تنفيذ الولايات وتظل عنصرا رئيسيا في تحقيق السلام والأمن المستدامين.

''ويسلم مجلس الأمن بالحاجة عند تناول أي حالة يمكن أن تعرّض السلام والأمن الدوليين للخطر إلى تقييم كامل أوجه الاستجابة، وضرورة عدم نشر بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبذل جهود بناء السلام إلا كإجراء مواكب لاستراتيجية سياسية تعالج، ضمن عدة عناصر، الأسباب الجذرية للنزاع، وليس كبديل عنها. ويقر مجلس الأمن بضرورة بحث سبل تعزيز دعم العمليات السياسية.

''وإدراكا منه للحاجة إلى القيام بالمزيد من أجل ترجمة حماية المدنيين على الصعيد المواضيعي إلى نتائج ملموسة على الصعيد القطري حيثما ومتى ما صدر بذلك تكليف، يعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، ويعرب عن استنكاره لاستمرار كونهم يشكلون الغالبية العظمى من

ضحايا النزاعات المسلحة ولما يلحقهم في الأجلين القصير والطويل من آثار متنوعة ما فتئت تنجم عن النزاعات، بما في ذلك التشريد قسرا وإتلاف الممتلكات المدنية وسبل العيش وتدميرها. ويسلم مجلس الأمن بضرورة بحث سبل تحسين حماية المدنيين.

”ويشير مجلس الأمن إلى القرارين ٢٣٢٠ (٢٠١٦) و ٢٣٧٨ (٢٠١٧) ويشدد على أهمية الشراكة والتعاون السياسي والعملياتي مع الترتيبات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي في دعم أنشطة حفظ السلام وبناء السلام، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

”ويكرر مجلس الأمن التأكيد على أنه من أجل مساعدة بلد ما على الخروج من ربقة النزاع على نحو مستدام، لا بد من اتباع نهج شامل ومتكامل يراعي ويعزز التناسق بين الأنشطة السياسية والأمنية والإنمائية وأنشطة حقوق الإنسان وسيادة القانون، ويعالج الأسباب الجذرية لكل نزاع، بما في ذلك عن طريق تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وتدعيم النمو والتنمية المستدامين في الميدان الاقتصادي، والقضاء على الفقر، والتسامح السياسي والديني والثقافي، وحرية الرأي والتعبير، والتلاحم الاجتماعي وشمول الجميع، والمصالحة الوطنية، والحوكمة الرشيدة، والديمقراطية، والمساواة بين الجنسين، واحترام حقوق الإنسان وحمايتها، وتيسير إعادة الإدماج وإعادة التأهيل.

”ويشدد مجلس الأمن على أن نجاح تنفيذ ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة يقتضي التعاون الوثيق واستخدام آليات التخطيط المتكامل بين مختلف عناصر هذه البعثات.

”ويشير مجلس الأمن إلى القرار ٢٣٨٢ (٢٠١٧) ويكرر تأكيد الدور المهم الذي تضطلع به عناصر شرطة الأمم المتحدة في بناء قدرات أجهزة الشرطة وغيرها من مؤسسات إنفاذ القانون في الدول المضيفة، عند وجود تكليف بذلك.

”ويسلم مجلس الأمن بضرورة استناد بعثات حفظ السلام إلى استراتيجيات واضحة ومتكاملة، تبين بوضوح الوضع النهائي وترسم المسار المفضي إلى تحقيق السلام المستدام ويشدد على أهمية وضوح الولايات وترتيبها وتدرجها وقابليتها للإنجاز، حسب الاقتضاء، وفق الأولويات الواضحة التي يحددها مجلس الأمن، استنادا إلى تحسين التحليل والتخطيط، ويطلب إلى الأمين العام في هذا الصدد أن يقدم إلى المجلس تحليلا متكاملا وتقييما استراتيجيا ومشورة صريحة. ويقر مجلس الأمن بأهمية إعادة تقييم تشكيل البعثات وولاياتها بالاستناد إلى الحقائق القائمة على أرض الواقع.

”ويشدد مجلس الأمن على الحاجة إلى المزيد من التنسيق والاتساق والتكامل في جهود بناء السلام، بما في ذلك بين بعثات الأمم المتحدة، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والجهات الإنمائية الفاعلة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، من أجل كفالة المزيد من الفعالية والكفاءة في تنفيذ المهام الحاسمة في مجال بناء السلام. ويؤكد مجلس الأمن أهمية الاستفادة من مشورة لجنة بناء السلام لدى الاتفاق بين الأمم المتحدة والحكومات والسلطات الوطنية وغيرها من الجهات المعنية على الاتفاقات الرئيسية المتصلة بولايات بعثات الأمم المتحدة وعمليات الانتقال. ويسلم مجلس الأمن بأهمية القيام دوريا بتحليل استراتيجي متكامل للفرص والمخاطر والتحديات التي تواجهها السلطات الوطنية والمحلية في جهودها لبناء السلام والحفاظ عليه، بما في ذلك التحديات المتصلة ببناء القدرات الوطنية اللازمة لتحقيق هذه الغاية وتعزيز تلك القدرات. ويعيد مجلس الأمن تأكيد المسؤولية الرئيسية للحكومات والسلطات الوطنية فيما يتعلق بتحديد الأولويات والاستراتيجيات والأنشطة اللازمة للحفاظ على السلام، ويشدد،

في هذا الصدد، على أن شمول الجميع عنصر رئيسي في دعم عمليات وأهداف بناء السلام على الصعيد الوطني بغية ضمان مراعاة احتياجات جميع قطاعات المجتمع.

”ويسلم مجلس الأمن بأن الجهات ذات المصلحة بجميعها تضطلع بدور حاسم في التنفيذ الفعال لولايات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام وأن التنفيذ الفعال يتوقف على عدة عوامل حاسمة، من ضمنها وضع ولايات واقعية ومحددة بوضوح وقابلة للإنجاز؛ وتحقُّق الإرادة السياسية والقيادة والأداء والمساءلة على جميع المستويات؛ ووجود الموارد الملائمة؛ وإعداد السياسات والتخطيط والمبادئ العملياتية التوجيهية، وإتاحة التدريب وتوافر المعدات. ويرحب مجلس الأمن بالمبادرات التي اتخذها الأمين العام لتعميم ثقافة الأداء في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ويعرب عن دعمه لجهود الأمين العام من أجل ضمان الاسترشاد ببيانات الأداء في القرارات المتعلقة بنشر حفظة السلام. ويؤيد مجلس الأمن كذلك وضع إطار سياساتي شامل ومتكامل للأداء، يكفل فعالية التنفيذ الكامل للولايات، ويضع معايير واضحة لتقييم أداء جميع موظفي الأمم المتحدة المدنيين وأفرادها النظاميين العاملين في عمليات حفظ السلام ودعمها؛ ويتضمن منهجيات شاملة وموضوعية استنادا إلى معايير واضحة ومحددة جيدا لضمان المساءلة عن التقصير في الأداء وتوفير الحوافز أو الاعتراف بالأداء المتميز.

”ويقر مجلس الأمن بأهمية التعاون فيما بين بعثات حفظ السلام والدول المضيفة، وضرورة قيام البعثات بالإبلاغ بانتظام عن كل حالة من حالات عدم امتثال أي طرف لأحكام اتفاقات تحديد مركز القوات أو اتفاقات مركز البعثات والكيفية التي تم بها التعامل مع تلك الحالات أو غير ذلك من مؤشرات نقص التعاون. ويؤكد المجلس ضرورة تحسين تبليغ ولاية البعثات والالتزامات القائمة بموجب اتفاقات مركز القوات والحاجة إلى إرشاد قادة البعثات بشأن كيفية درء عدم الامتثال لأحكام اتفاق مركز القوات والتصدي له. ويؤكد المجلس أيضا ضرورة اتخاذ إجراءات سياسية قوية في حالات نقص التعاون.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا إدانته الشديدة لانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ترتكبها جميع أطراف النزاعات المسلحة، وكذلك لانتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان، حسبما ينطبق منها، ويطلب إلى جميع الأطراف أن تمتثل لالتزاماتها القانونية. ويشير مجلس الأمن إلى أهمية كفالة الامتثال للقانون الدولي الإنساني وللقانون الدولي لحقوق الإنسان، ووضع حد للإفلات من العقاب على الانتهاكات والتجاوزات، وضمان المساءلة.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أهمية دور المرأة في حفظ السلام ويشير إلى الصلة الجوهرية بين إشراك المرأة بطريقة مجدية وكاملة في الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها والإعمار في أعقابها وبين فعالية تلك الجهود ومدى استدامتها في الأجل الطويل، ويشدد، في هذا الصدد، على أهمية تمكين المرأة ومشاركتها على قدم المساواة في جميع الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن وتعزيزهما، والحاجة إلى توسيع نطاق دور المرأة وتوليها القيادة في عملية صنع القرار وفيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام، بما في ذلك في المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية وفي آليات منع نشوب النزاعات وحلها، والنظر في المسائل الجنسانية في جميع المناقشات المتصلة بالحفاظ على السلام. وفي هذا الصدد، يشجع مجلس الأمن الأمانة العامة على استعراض تنفيذ الاستراتيجية الجنسانية التطلعية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، ويقدم تقريرا عن ذلك إلى الدول الأعضاء.

”ويشـير مجلس الأمن إلى قراره ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، الذي يسلـم بدور المرأة الذي لا غنى عنه في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السـلام، بما يشـمل دعم الدور الحاسـم الذي تؤديه المرأة في جميع جهود تحقيق السلام والأمن، بما في ذلك الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وتسويتها والتخفيف من آثارها، ويرحب بالجهود الرامية إلى تحفيز أعداد أكبر من النسـاء في الجيش والشـرطة المنتشـرين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السـلام، ويشـير إلى قراره ٢٢٤٢ (٢٠١٥) وتطلعاته إلى زيادة عدد النسـاء في الوحدات العسـكرية ووحدات الشـرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السـلام، ويدعو الأمين العام والبلدان المسـاهِمة بقوات وبأفراد شـرطة إلى مضـاعفة الجهود المبذولة في هذا الصـدد. ويدعو مجلس الأمن كذلك البلدان المساهِمة بقوات وبأفراد شرطة إلى مساعدة الأمين العام على وضع استراتيجية للشؤون الجنسانية خاصة بعمليات حفظ السلام تنظر فيها الدول الأعضاء وفقاً للممارسة المعمول بها.

”ويسلّم مجلس الأمن بدور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السـلام وبعثاتها السـياسـية في توفير الحماية للأطفال، ولا سـيما الدور الحاسـم الذي يؤديه المسـتشـارون المعنيون بحماية الأطفال في تعميم مراعاة حماية الأطفال وقيادة الجهود المتعلقة بالرصـد والوقاية والإبلاغ في البعثات، ويكرر في هذا الصـدد تأكيد ما قرره من مواصـلة إدراج أحكام محددة تتعلق بحماية الأطفال في ولايات جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السـلام وبعثاتها السـياسـية ذات الصـلة، ويشـجع على إيفاد مسـتشـارين معنيين بحماية الأطفال إلى تلك البعثات، ويطلب إلى الأمين العام كفالة أن يجري بشـكل منتظم تقييم مدى الاحتياج لهؤلاء المسـتشـارين وعددهم وأدوارهم وذلك خلال إعداد وتمديد كل عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السـلام وكل بعثة من البعثات السـياسـية التي توفدها، وأن يُستقدَم هؤلاء المسـتشـارون على وجه السرعة وينشروا في الوقت المناسب ويزودوا بالموارد المناسبة في مواقع تعيينهم، ويشجع الأمانة العامة للأمم المتحدة، بما فيها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية، على مراعاة مسألة حماية الأطفال في سياق الإحاطات المقدمة إلى المجلس بشأن الحالات المتعلقة ببلدان محددة.

”ويشدد مجلس الأمن على عدم مقبولية أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين أيا كان شكلها ويؤكد من جديد دعمه لسـياسـة الأمم المتحدة بعدم التسـامح إطلاقاً مع أي من أشـكال الاسـتغلال والانتهاك الجنسـيين، ويرحب باتباع الأمين العام نهجا يتخذ من الضـحايا محورا له. ويرحب مجلس الأمن بالتدابير التي يتخذها الأمين العام من أجل تعزيز جهود الوقاية والإنفاذ وتوفير سبل الانتصاف في مواجهة سـوء السـلوك الجنسـي بجميع أشـكاله، ويكرر طلبه إلى الأمين العام أن يضـمِّن جميع تقاريره المقدمة إلى مجلس الأمن، المواضـيعي منها وذاك المتعلق ببلدان محددة، فرعاً يتناول الامتثال لسـياسـته القاضـية بعدم التسـامح إطلاقاً مع الاسـتغلال والانتهاك الجنسـيين. ويحث المجلس جميع البلدان المسـاهِمة بقوات وبأفراد شرطة على مضاعفة جهودها من أجل اتخاذ الخطوات اللازمة للتحقق من خلو سجلات أفرادها من أي سـوابق في هذا المجال ولتدريب تلك القوات، وعلى التحقيق في ادعاءات الاسـتغلال والانتهاك الجنسـيين المنسـوبَيْن إلى الأفراد التابعين لها، واتخاذ الخطوات الملائمة لمحاسـبة الجناة. ويقر مجلس الأمن بالحاجة إلى إدخال مزيد من التحسـينات الجلِيّة والقابلة للقياس على النهج المتبع لمواجهة الاسـتغلال والانتهاك الجنسيين. ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء الادعاءات المتعلقة بوقوع حالات تحرش جنسي ويؤكد دعمه لسياسة الأمين العام القاضية بعدم التسامح إطلاقاً مع أي شكل من أشكال التحرش الجنسي.

”ويسـلّم مجلس الأمن بأن عمل الأمم المتحدة في مجال حفظ السـلام له دور بالغ الأهمية في دعم البلدان المضيفة من أجل تحقيق الاستقرار والسلام الدائم.

”ويعرب مجلس الأمن عن القلق إزاء التحديات التي يواجهها العديد من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي تحديات تشمل ضعف العمليات السياسية واستهداف المدنيين بالهجمات علاوة على الهجمات المباشرة التي تُشن على أفراد الأمم المتحدة وأصولها، والاحتياجات الكبيرة في مجالي الحماية والمساعدة الإنسانية، والتهديدات العابرة للحدود الوطنية والتهديدات غير المتناظرة التي تتعرض لها البعثات، بما فيها الإرهاب والتطرف العنيف عندما يفضي إلى الإرهاب.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية المساهمة التي يقدمها حفظة السلام وبعثات حفظ السلام لجهود صون السلام والأمن الدوليين. ويحيي المجلس ذكرى حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذين جادوا بأرواحهم في سبيل قضية السلام، ويؤكد في هذا الصدد أهمية سلامة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وأمنهم، ويعرب عن انزعاجه الشديد إزاء المخاطر الأمنية التي تحيق بحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة العاملين في العديد من بعثات حفظ السلام وإزاء الهجمات التي تستهدفهم تحديدا وهي التهديدات التي تشكّل تحديا كبيرا بالنسبة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ويدين بأشد العبارات قتل أفراد الأمم المتحدة وجميع أعمال العنف المنفذة ضدهم معتبراً أنها قد تمثل جرائم حرب. ويدعو المجلس البلدان المضيفة إلى تكثيف الجهود – والبلدان الأخرى إلى دعم تلك الجهود عند الطلب – من أجل التحقيق في أعمال العنف المذكورة والقبض على كلّ من يهاجم أو يقتل أفراد الأمم المتحدة أو يلحق إصاباتٍ شديدة بهم وبمباني المنظمة وتقديم هؤلاء إلى المحاكمة، ومن أجل الحيلولة دون أن يكون إفلات الجناة من العقاب عاملا مشجعا لمزيد من العنف ضد أفراد الأمم المتحدة في المستقبل.

”ويقر مجلس الأمن بالمساهمة المهمة لتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام وتقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (تقرير الإبراهيمي)، ويلاحظ تعميم الاستعراض الخارجي لشعبة شرطة الأمم المتحدة والتقرير المتعلق بتحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الصادر في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (تقرير كروز)، وخطة العمل المتصلة به، والتحقيقات الخاصة المجراة بتكليف من الأمين العام.

”ويعرب مجلس الأمن عن دعمه الكامل للجهود التي يبذلها الأمين العام لمواجهة التحديات الراهنة بسبل عدة منها تجديد الجهود الرامية إلى تحسين سلامة جميع الأفراد وأمنهم وأدائهم وإلى إجراء استعراضات دقيقة لكل عملية من عمليات حفظ السلام لضمان حصول على القدرات والدعم المناسبين للحلول السياسية ولحسن تنظيم وتجهيز وتدريب القوات بها من أجل تنفيذ ولايتها. ويؤكد مجلس الأمن أهمية تحسين شفافية الاستعراضات والتحقيقات الخاصة التي تجري بتكليف من الأمين العام.

”ويرحب مجلس الأمن بالتزام الأمين العام بالاستمرار في اتخاذ الخطوات اللازمة للمساعدة على تحسين عمل الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام ويدعم ذلك الالتزام، وإذ يحيط علما بالضمانات التي قدمها الأمين العام بأن مقترحه الإصلاحي لا يسعى إلى تغيير الولايات الموضوعة في إطار ركيزة السلام والأمن أو مهامها أو مصادر تمويلها المستقرة، يعرب عن دعمه لرؤيته لإصلاح ركيزة السلام والأمن.

”ويرحب مجلس الأمن بجهود الأمين العام التي تهدف إلى حشد جميع الشركاء وأصحاب المصلحة دعماً لمزيد من الفعالية فيما تقوم به الأمم المتحدة من أعمال لحفظ السلام من خلال مبادرته التي تحمل اسم ”التحرك من أجل حفظ السلام“، ويلاحظ اعتزام الأمين العام القيام بالتشاور مع

الجهات المعنية بإعداد مجموعة متفق عليها من الالتزامات لتكييف عمليات حفظ الســـلام مع البيئات المعقدة والشديدة المخاطر التي يتسم بها الوقت الحاضر.

”ويسـلّم مجلس الأمن بأن عمليات حفظ الســلام يمكن أن تسـتفيد من ثمار العمل الجماعي للمجلس؛ وهو عمل يجمع بين الدول الأعضاء، بما فيها البلدان المساهِمة بقوات وبأفراد شرطة، والجهات المانحة إضـافة إلى البلدان المضـيفة، والأمانة العامة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ويشـدّد مجلس الأمن على ضرورة تجديد جميع الجهات الفاعلة الشراكة فيما بينها لتحمّل المسؤولية المشتركة الواقعة على عاتقها وعلى الحاجة إلى العمل الجماعي لتحسين عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

”ويدعم مجلس الأمن الجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل تحقيق نتائج ملموســة في طائفة عريضة من المسائل المتعلقة بحفظ السلام، بما في ذلك ما يتصل منها بالناس والسياسة والأداء والشراكة وبناء السلام.

”ويدعو مجلس الأمن الدول الأعضاء وكياناتِ الأمم المتحدة والأطراف المعنية الأخرى إلى اتخاذ خطوات استباقية لتحقيق تقدّم ملموس. ويعرب مجلس الأمن عن اعتزامه العمل بشكل نشط على رصد النتائج واستطلاع التدابير الكفيلة بالمضي قدماً بالإصلاحات في مجال حفظ السلام.

”ويتطلع مجلس الأمن إلى تقديم الأمين العام إحاطته السنوية المقرر عقدها عملا بالقرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨“.